

نهم المستثمرين لها أشبه بحمي الذهب

العملات الرقمية المستقرة تسعى للتغلب على السمعة السيئة للسوق

تداول مليارات الدولارات من الأصول الرقمية يوميا رغم التقلبات الحادة في أسعارها

بك عن طريق تطبيق الجوال، فعملتهم التقليدية لا تساوي شيئا تقريبا، لكنهم سيحصلون على الأموال الرقمية في ثوان مقابل عمولة صغيرة.

لكن البعض يختلف حول أفضل طريقة لتقليل تقلبات أسعار العملات الرقمية، فمثلا ترى شركة «كوين فلور» أن حل مشكلة التذبذبات يكمن في جذب المزيد من الأموال إلى السوق، اعتقاداً بأن زيادة حجم التداول سيؤدي إلى سوق أكثر كفاءة.

كما يظل الخوف من بطء شبكات «بلوك تشين» قائماً يعرقل الجهود الرامية للتطوير، فعلى سبيل المثال، «إثيريوم» هي واحدة من أشهر منصات «بلوك تشين»، وهي قادرة على معالجة 13 معاملة فقط في الثانية الواحدة، في حين أن نظام المدفوعات باستخدام البطاقات يمكنه معالجة أكثر من 20 ألف معاملة في الثانية.

هذا هو السبب في العمل على قدم وساق لإنشاء منصات «بلوك تشين» أكثر مرونة مثل «إي أو إس» و«ستارلن»، التي يمكنها التعامل مع زيادة كبيرة في حجم المعاملات والملايين من المستخدمين الجدد.

إس دي كوين» عبر شبكة «بلوك تشين» الخاصة بشركة «إثيريوم» ذات البنية التحتية القياسية المفتوحة والتي يتم الإشراف عليها من خلال منصة تسمى «سترن»، تأمل في أن تصبح المنصة الرئيسية لمشغلي العملات الرقمية المستقرة الآخرين.

ويضيف «البيير»: العملات الرقمية هي الطبقة الثانية من البنية التحتية لشبكة الإنترنت، وستسمح للأموال بالتحرك بسرعة الضوء في جميع أنحاء العالم مجانا، كما ستوفر أيضا عملاً مزمعاً يمكن التحقق من صحتها، ما يجعل من السهل على أي شخص ممارسة النشاط التجاري.

لكن اجتذبت «سيركل» المدعومة من «غولدمان ساكس» و«بايدو» وتقدر قيمتها بنحو ثلاثة مليارات دولار، استثمارات جديدة مؤخرا بلغت 110 ملايين دولار، بقيادة مستثمرين مثل شركة تعدين العملات الرقمية الصينية «بيتمين».

ويقول مؤسس شركة «ستابل» التي تطور عملتها الرقمية المستقرة المقومة بالدولار «كوري هوانغ»: باعة الفوكة الجائلون في زيمبابوي قد يقبلون الدفع الرقمي الخاص



• «بيتكوين» اقتربت من 20 ألف دولار أواخر عام 2017

الشبكات الرقمية أو استخدامها في العقود الذكية لدفع الأرباح، ويمكنك تحويلها إلى عملة حقيقية في أي وقت. ومن المقرر تداول عملة «يو

الدولار» ويقول الرئيس التنفيذي لـ«سيركل» «جبرمي الير»: تخيل عملة رقمية مدعومة بالدولار يمكنك من سداد المدفوعات على

باستخدام الأصول الافتراضية «سيركل» عملتها الرقمية الخاصة التي تطلق عليها اسم «يو إس دي كوين»، وتشير الأحرف الثلاثة الأولى إلى

لكنه عالي المخاطر ومثير للقلق طوال الوقت، كما أن أنظمة جمع الأموال عبر تلك الأصول والمعروفة بـ«الطروحات الأولية للعملات الرقمية»، أثارت مخاوف المنظمين حول العالم. لذا فإن عدداً متزايداً من الشركات الناشئة للعملات الرقمية تطور بدائل تعرف باسم «ستابل كوينز»-Stablecoins وهي عملات افتراضية مرتبطة بالعملات التقليدية مثل الدولار الأميركي والجنبي في الاسترليني والين الياباني، وذلك بغرض الحد من التقلبات وزيادة الثقة في هذه الأصول.

وكان لشركة «تير» التي تتخذ من هونغ كونغ مقراً لها، دور كبير في إشعال حماس هذا السوق، بعدما حولت 2.7 مليار دولار من العملات التقليدية إلى عملات افتراضية تحمل اسمها، وتدعي دعم كل ما تملكه من «تير» بأموال حقيقية في حساباتها المصرفية «لكن البعض شكك في صحة هذا الادعاء».

كما أن هيمنة «تير» على 90% من سوق العملات الرقمية المستقرة يحرض الآخرين على تجربة شيء مماثل، وعلى سبيل المثال، أطلقت شركة التمويل

نهم المستثمرين للعملات الرقمية أشبه بحمي الذهب التي قادت المنقبين من مكان إلى آخر في الماضي، حيث يتداولون مليارات الدولارات من هذه الأصول الرقمية كل يوم رغم التقلبات الحادة في أسعارها، والتي تجعلها استثماراً عالية

المخاطر. لكن هل من الممكن أن توفر العملات الرقمية الأكثر استقراراً والأقل تقلباً فرصة لإعادة التفكير في هذه الأصول باعتبارها أموالاً ذكية والحد من النظر إليها كاستثمار بغرض المضاربة، والتغلب على الصورة السائدة عن العملات التي يزيد عددها على 1500 عملة مثل «بيتكوين» و«إثيريوم» و«ليتكوين» وتتداول في 190 بورصة حول العالم؟

وارتفعت أسعار العملات الرقمية بشكل مثير للقلق، واقتربت «بيتكوين» من 20 ألف دولار أواخر عام 2017، قبل أن تتفقد ثلثي قيمتها في بضعة أشهر فقط، وتداول الآن قرب 6.5 آلاف

دولار. وقد تكون هذه التقلبات محيية للمضاربين، إلا أنها عززت سمعة العملات الرقمية كاستثمار يبني الثروات سريعاً

وسط توترات تجارية وتذبذب في قيم عملات ... ما الذي يحدث في أسواق السلع؟

بعد تحقيقها لأطول سوق صاعد في تاريخها ... كيف تغيرت الأوضاع المالية في أميركا؟

بالتغيرات في السياسة النقدية، وتضخم للارتفاع مع زيادة سعر الفائدة. وعلى صعيد السلع، ارتفعت أسعار النفط الخام بنسبة 40% على مدى السنوات التسع والنصف الماضية، لكنها اصطحبت للمستثمرين في جولة وعرة خلال هذه الفترة، فبعدما تداولت في نطاق يتراوح بين 80 دولاراً و110 دولاراً للبرميل بين عامي 2011 و2014، تراجعت العقود الآجلة لخام «نايمكس» إلى 26 دولاراً للبرميل في 2016، قبل أن ترتفع بعد ذلك بأكثر من 150% منذ ذلك الحين لكن دون اختراقها للمستوى 80 دولاراً. أما بالنسبة للملاذ الأمن في أوقات الاضطراب، فقد ارتفعت أسعار الذهب بنسبة 30% خلال هذه الفترة، لكنها ما زالت بعيدة عن أعلى مستوياتها في هذه المدة والذي سجلته قبل 7 سنوات، عندما أغلق المعدن النفيس عند 1891.9 دولاراً للأوقية في الثاني والعشرين من أغسطس عام 2011، ويتجه تداوله الآن قرب 1200 دولار للأوقية.

ورغم أن سعر الفائدة القياسي للسندات العشرية عند ذات المستوى منذ بداية السوق الصاعد، إلا أن أسعارها وأصولاً أخرى بلغت مستويات مختلفة تماماً عما كانت عليه في التاسع من مارس عام 2009. وعلى سبيل المثال، ارتفع العائد على السندات لأجل سنتين إلى 2.608% من 0.963%، ويعد العائد على هذه السندات من بين الأكثر تأثراً بالتغيرات في سياسة الاحتياطي الفيدرالي، والذي رفع أسعار الفائدة خمس مرات منذ عام 2015، بما في ذلك مرتان خلال العام الجاري، في إطار خطته لإعادة الأوضاع إلى نصابها الطبيعي بعد عقد من التمويل الرخيص. كما سجل مؤشر الدولار -الذي يقيس أداء العملة الأميركية أمام سلة مكونة من ست عملات رئيسية- 95.25 نقطة في الحادي والعشرين من أغسطس مرتفعاً بنسبة 7% منذ بداية السوق الصاعد عندما سجل أي من نقطة، علماً بأن العملة تتأثر بشكل كبير

وبدأ شراء السندات الحكومية، السيادية والرهون العقارية، في ممارسة تعرف باسم التيسير العمومي من 800 مليار دولار إلى 4.1 تريليونات دولار في ذلك الوقت، وربما يكره البعض قول ذلك، لكن الحقيقة أن مقدار تدخل الاحتياطي الفيدرالي هو ما جعل الأمر مختلفاً هذه المرة. ما حدث منذ ذلك الحين هو انطلاق السوق الصاعد الحالي للأسهم، وهو الأطول على الإطلاق، حيث بلغت مدته بحلول جلسة الأربعاء الموافق الثاني والعشرين من أغسطس 3453 يوماً، متجاوزاً بذلك الفترة القياسية السابقة التي امتدت من أكتوبر عام 1990 إلى مارس عام 2000، بواقع 3452 يوماً، وخلال الفترة منذ مارس 2009 إلى الآن، ارتفع مؤشر «إس أند بي 500» بأكثر من 300%.

تغيرت الكثير من الأوضاع المالية منذ بدأ أطول سوق صاعد في الولايات المتحدة، لكن سعر الفائدة القياسي المستخدم في تحديد قيم الرهونات العقارية لم يتغير تقريباً. وأغلقت سندات الخزنة الأميركية لأجل عشر سنوات تعاملات الثلاثاء الموافق الحادي والعشرين من أغسطس -قبل يوم من تسجيل مستوى قياسي كاطول سوق صاعد للأسهم- عند 2.844%، مقارنة بـ2.864% سجلتها عند إغلاق جلسة التاسع من مارس عام 2009، وهو اليوم الذي بدأ فيه سوق الأسهم الاتجاه الصاعد. ولكن رغم أن سعر الفائدة القياسي يقرب من نفس المستوى الذي كان عليه في أعقاب الأزمة المالية العالمية، فإن ظروف السياسة النقدية اختلفت بشكل كبير، حسبما قال «بيتر بوكفار»، رئيس قسم الاستثمار لدى «بلياكلر أندفوري جروب». وقبل عقد من الزمان، خفض الاحتياطي الفيدرالي سعر الفائدة إلى صفر في أعقاب الأزمة المالية،



• حرب اقتصادية باردة بين الولايات المتحدة والصين

التوترات تلقي بظلالها على الأسواق العالمية بعض السلع الزراعية مستهدفة بالرسوم الجمركية

كما تضررت أسعار القهوة والسكر بوفرة العروض في البرازيل بالإضافة إلى انخفاض قيمة الريال البرازيلي الأمر الذي يدعم صادراتها من المحاصيل والسلع المختلفة بدلاً من تخزينها.

لكن في الأونة الأخيرة أيضاً، انخفضت أسعار النحاس بأكثر من 20% منذ يونيو بفعل مخاوف الإجراءات الحمائية التي تقوض نمو الاقتصاد العالمي، ومن ثم الإضرار بالطلب على المعادن لا سيما من الصين. وهبطت أسعار النفط بفعل المخاوف حيال الطلب في الأسواق الناشئة وقوة الدولار الأمر الذي جعل الدول ذات العملات المنخفضة تشتري الخام.

وبالعكس في الصين، واصلت أسعارها الانخفاض نتيجة وفرة المحاصيل هذا العام وسط توقعات من وزارة الزراعة الأميركية تسليم محصول ذرة قياسي في 2018 وتحقيق أكبر حصاد سنوي للصويا على الإطلاق. كما لا يزال مزارعو أميركا قلقين بشأن الحروب التجارية مع الصين - التي تعد أكبر مشتر للصويا من واشنطن، ولكن المزارعين يأملون في بيع المزيد أوروبا التي تواجه مشكلة في ارتفاع تكلفة القمح. ومن وقت آخر، يسود تفاؤل في الأسواق وترتفع أسعار السلع جراء بعض الإشارات الإيجابية كارتفاع الدولار مقلماً حدث عند انتقاد الرئيس الأميركي «دونالد ترامب» للسياسة النقدية للفيدرالي.

ولا تزال الأسواق أيضاً في ترقب لسير المحادثات التجارية بين الولايات المتحدة والصين من جانب وحول اتفاقية التجارة الحرة في أميركا الشمالية من جانب آخر. هناك العديد من السلع الأخرى تشهد أسعارها تراجعاً، ففي أغسطس، انخفض سعر رطل أحد أنواع القهوة إلى أقل من دولار واحد. كما هبط سعر السكر الخام إلى أدنى مستوى في عشر سنوات.

لا تزال التوترات التجارية بين الولايات المتحدة وشركائها التجاريين تلقي بظلالها على الأسواق العالمية حيث إن بعض السلع الزراعية مثل الصويا مستهدفة بالرسوم الجمركية، وهو ما يضغط بدوره على المزارعين الذين يصفهم تقرير نشرته «الإيكونوميست» بـ«تجار

سلع ومدبري صناديق تحوط». وذكر أحد المحللين ويدعى «نيد سيفرايد» أن المحاصيل الزراعية في الولايات المتحدة تبدو على وشك طرح كميات قياسية هذا العام، ولكن عند الحديث عن التوترات التجارية وهبوط قيمة عملات وبيد ما وصفه بـ«حرب اقتصادية باردة» بين الولايات المتحدة والصين، تتحول الأمور إلى اللون القاتم.

وربما يكون توقيت طرح محاصيل جيدة بكميات وفيرة في أميركا غير مناسب هذا العام حيث إنه رغم انتعاش سوق الأسهم، إلا أن قوة الدولار وزيادة معدل الفائدة وتراجع عملات الأسواق الناشئة والمخاوف بشأن الرسوم الجمركية الانتقائية قد أثرت بشكل سلبي كبير على أسعار السلع في الأشهر الأخيرة. هناك الجانب الآخر، هناك التغيرات المناخية وارتفاع درجة حرارة الأرض وانتشار الجفاف في عدد من المناطق حول العالم لا سيما أوروبا الأمر الذي يضر محصول القمح في موسم الصيف هذا هو ما رفع أسعار الحبوب في القارة العجوز.

مع سعيها لزيادة نفوذها في النظام المالي العالمي كيف تبقى الصين عملتها تحت السيطرة؟



• بنك الشعب الصيني لا يزال لاعباً رئيسياً في سوق الصرف الأجنبي

رئيسي في كيفية تداول اليوان، يشكك المحللون في أنها كانت وراء الانخفاض الأخير له مقابل الدولار والعملات الرئيسية الأخرى، ويرجعون ذلك بشكل أساسي إلى تصاعد الحروب التجارية مع الولايات المتحدة والمخاوف من تباطؤ اقتصاد البلاد، في ظل تمسك الفيدرالي بسياسة الرفع التدريجي للفائدة.

ويقول «ياو» إن بنك الشعب الصيني لا يزال لاعباً رئيسياً في سوق الصرف الأجنبي، لكن طريقة تدخله في السوق لا يقوم بأي من صانعي السياسات النقدية الرئيسيين حول العالم مثل الاحتياطي الفيدرالي أو المركزي الأوروبي أو بنك اليابان. ورغم قدرة الصين على لعب دور

الأسبوعية والتي وقعت أواخر التسعينات، والتي نالت من عجلات البلدان المجاورة، وذلك بفضل انخلاقها إلى حد كبير أمام المستثمرين الأجانب أشبه بالاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة أو أي بنك مركزي في بلد ما، وهو الذي يحدد أسعار الفائدة للمساعدة في توجيه الاقتصاد، ما قد يؤثر على قيمة العملة أيضاً، كما يستخدم أدوات أخرى مثل تحديد كمية النقد التي يجب على المصارف الصينية الاحتفاظ بها ضمن الاحتياطيات.

لكن بنك الشعب الصيني يتميز ببعض الاختلاف عن غيره، فهو غير مستقل عن الحزب الشيوعي الحاكم للبلاد، لذلك ففي النهاية

أصبح اليوان أحد أطراف الحرب التجارية المشتعلة بين واشنطن من جانب ويكين من جانب آخر، حيث نظرت الولايات المتحدة إليه دائماً كأداة تعزز الصين من خلالها الصادرات -عبر خفضه بالطبع. ومنذ شهر أبريل الماضي إلى منتصف أغسطس هبطت العملة الصينية بنسبة 9% مقابل الدولار، وبلغت أدنى مستوياتها في أكثر من عام، ما أثار استياء الرئيس الأميركي «دونالد ترامب» الذي اتهم بكين في السابق بخفض اليوان بشكل مصطنع لتعزيز قدراتها التصديرية، لكن ترى ما مدى تحكم الصين في عملتها؟

لا يتداول اليوان بحرية مثل العملات الرئيسية الأخرى مثل الدولار والإسترليني، فصباح كل يوم يحدد بنك الشعب الصيني نطاقاً يسمح في إطاره لقيمة العملة بالتحرك بنسبة 2% فقط صعوداً أو هبوطاً.

يقول «إيدان ياو» كبير الاقتصاديين لدى مدير الأصول «أكسا إنفستمنت مانجرز»، إن الصين لديها من الناحية التاريخية الأسباب الكافية لتبرير رغبتها في إبقاء عملتها متداولة ضمن نطاق ضيق.

عندما بدأت الصين فتح اقتصادها على العالم الخارجي لأول مرة في سبعينات وثمانينات القرن الماضي، كان من مصلحتها إبقاء اليوان منخفضاً بشكل مصطنع لجعل صناعتها التصديرية المتنامية أكثر قدرة على منافسة أقرانها الآسيويين، بحسب «ياو».

السبب الآخر لهذه السياسة هو الاستقرار، حيث تمكنت الصين من تفادي أسوأ الأزمات المالية